في الاحتفال باليوم العالمي للمياه

رزاز : اليمن من أفقر دول العالم في الموارد المائية وتعاني من الاستنزاف والحفر الجائر وغير القانوني للمياه الجوفية

منصور شايع

مجور : تم تغطية مساحة 77 ألف هكتار بشبكات الري الحديث وفرت 135 مليون متر مكعب من المياه

اكد المهندس / عبدالسلام رزاز صالح وزير المياه والبيئة أن اليمن تعد من أفقر دول العالم في مواردها المائية وتعاني الى جانب محدودية هذه الموارد من الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية والاعتداء على الاحواض والحفر غير القانوني لآبار المياه في مختلف المحافظات.. مشيراً في الاحتفال باليوم العالمي للمياه امس تحت شعار "التعاون في مجال المياه" والذي تنظمها وزارتي المياه والبيئة وزارة الزراعة والري بالتعاون مع أمانة العاصمة خلال الفترة 23 – 27 مارس الجاري الى ان استمرار الاستنزاف للمياه وعدم القدرة على ضبط المخالفين وسوء الادارة وتدني كفاءة الري والتوسع في الزراعة المروية سيؤدي الى التأثير المباشر الجدوى الاقتصادية والاجتماعية ويعيق قدرة السكان على الاستقرار والإنتاج ، بالإضافة الى تنامي الصراع على المياه والتنافس على استخدامها.

مشددا على اهمية وضع الحلول الحقيقة لمشاكل الموارد المائية المعقدة والمتوارثة عبر الزمن تكمن في المستوى السياسي قبل الانتقال الى المستويات الاجرائية والتنفيذية والمواءمة بين سياسة الاقتصاد الكلي وسياسات ادارة الموارد المائية كعنصر هام من عناصر التنمية المستدامة ، وإعادة توزيع الموارد والخدمات وتوجيه التنمية في المناطق والأحواض الواعدة خصوصا فيما يتعلق بالمجال الزراعي وإيجاد بدائل اقتصادية اخرى غير معتمدة على المياه في مناطق الأحواض الحرجة . مبينا أهمية التعاطي مع المشاكل والتعقيدات التي يجب أن تتصدى لها الوزارة لتأمين احتياجات السكان من المياه برؤية وعمق لتفادي التجارب الفاشلة والأفكار غير الخاضعة للتجربة التي أدت الى إهدار الموارد المائية والمالية في كثير من الأحيان.

من جانبه استعرض المهندس / فريد مجور وزير الزراعة والري جهود وأنشطة الوزارة في تشجيع ودعم المزارعين في ادخال شبكات الري الحديث حيث تم تغطية مساحة 77 ألف هكتار بشبكات ري حديث وتوفير ما يعادل 135 مليون متر مكعب من المياه الجوفية في مختلف الأحواض المائية ، من خلال التمويلات المتاحة محليا وخارجيا .لافتا الى أن بلادنا تعاني من أزمة شديدة وتدهور في الموارد المائية كما ونوعا وأن 50 % من الأراضي الزراعية في اليمن تعتمد على مياه الأمطار ، كما أن معظم الثروة الحيوانية تعتمد على المراعي الطبيعية والتي تعتمد بشكل أساسي على الأمطار .مشيرا الى التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في اليمن أبرزها الزيادة المساحة الزراعية المعتمدة على المياه الجوفية التي تضاعفت 12 مرة عما كانت عليه المساحة الزراعية في العام 1970م ، والأمر الأكثر خطورة يكمن في الزيادة الكبيرة للمساحة المزروعة بالقات لتصل الى 17 مرة عما كانت عليه في بداية السبعينيات .منوها بأن الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من الأمن المائي ووزارة الزراعة والري تولي المياه أهمية كبيرة وتسخر معظم استثماراتها في تحسين استخدام المياه في القطاع الزراعي ورفع كفاءة الري من المياه الجوفية والاستغلال الأمثل للمياه السطحية بما فيها أنشطة حصاد المياه وتحسين منظومة الري السيلي وصيانة المدرجات الزراعية. مشددا على المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية ومستخدمي المياه باعتبار وعي مستخدمي المياه والمزارعين حجر الزاوية في التعامل مع المشكلة المائية ولن يتم تحقيق الاستدامة والاستخدام الأمثل ما لم يكن هناك وعي مجتمعي بالمشكلة المائي من كافة الجهات الرسمية والشعبية وخاصة السلطة المحلية وزيادة وعي المواطنين والمزارعين بأهمية الاستخدام المقنن للمياه وعدم الاسراف .

الى ذلك أوضح المهندس عبدالكريم الصبري مدير عام الري المزرعي بقطاع الري بوزارة الزراعة أن الاحتفال باليوم العالمي للمياه يأتي من اجل التوعية بقضايا المياه وترشيد استخداماتها كون اليمن تصنف ضمن أشد البلدان فقرا للمياه الأمر الذي يدعو الى تكاتف الجهود وتضافرها لنشر الوعي المائي وضمان استمرار المياه وديمومتها للأجيال القادمة .

كما ألقيت كلمتان من قبل المانحين ألقاها السيد / هولقر قرين السفير الألماني بصنعاء وعن منظمات المجتمع المدني ألقاها السيد / جيرمي / تطرقتا الى مشكلة المياه التي تواجه الكثير من دول العالم ومنها اليمن سواء في الوقت الرهن او المستقبل الامر الذي يدعو الى تضافر الجهود الوطنية والعالمية لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة. مؤكدتين على ضرورة نشر التقنيات الحديثة في أنظمة الري الحديث كإحدى الوسائل المساهمة في تقنين استخدامات المياه والحفاظ عليها الى جانب التوعية بقضايا المياه وتطبيق القوانين المنظمة لعملية الاستغلال ومنع الحفر العشوائي الذي يؤدي الى خفض مناسيب المياه الجوفية في الأحواض المائية والتي تم تخزينها منذ آلاف السنين في باطن الارض.

وفي ختام فعالية الاحتفال باليوم العالمي للمياه قام وزير المياه والبيئة ومعه وزير الزراعة والري بافتتاح المعرض الخاص باليوم العالمي للمياه والذي احتوى على الكتب والمنشورات والبروشورات والصور والملصقات التوعوية بقضية المياه وأهمية الحفاظ عليها وعدم الإسراف في الاستخدام .

حضر الاحتفال باليوم العالمي للمياه الأخت حورية مشهور وزيرة حقوق الإنسان والأخ/ أمين جمعان أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة وعدد من المانحين وممثلي السلك الدبلوماسي وعدد من المسئولين والمهتمين .

تصوير / ناجي السماوي

رأي اقتصادي

السوق التأمينية اليمنية

د.أحمد البواب

Email ahmed albauab @ hot meil .com

{ تعتبر سوق التأمين اليمنية من أكثر الأسواق في الوطن العربي مليئة بالمفارقات بالرغم من الفرص الواعدة التي تمتاز بها وانتهاجها نظام السوق المفتوح ومزايا التنافس، إلا أن السوق التأمينية اليمنية لا تزال بكراً ولم تكتمل مراحل النضوج فيها، بالإضافة إلى أن قطاع التأمين اليمني يعاني من العديد من المعوقات متمثلة في عدم انتشار الوعي التأميني بسبب ضعف عمليات التسويق والتوعية والعامل الديني والعقائدي، ولهذا تسعى غالبية الشركات التأمينية في بلادنا إلى اختيار نوافذ التخصص وتقديم خدمات تأمينية إسلامية حققت أرباحاً عالية من الأقساط المكتتبة باعتبار هذا النوع من التأين يبشّر بالخير، وبدت الشركات التأمينية الإسلامية بتقديم التأمين على الحياة بالطريقة الإسلامية.

ومما تقدم يتضح بصورة جلية أن التأمين على الحياة يبقى موضوع منافسة خصبة بين الشركات المحلية والأجنبية، حيث تعاني الشركات الأجنبية من نقص الطلب على المنتجات التأمينية والادخارية، نظراً لما يتمتع به النظام التأميني التقاعدي الذي تمنحه بلادنا لمواطنيها، بالإضافة إلى لجوء مؤسسة التأمينات في بلادنا إلى التركيز أكثر فأكثر على المغتربين اليمنيين بدول الخليج بصفة خاصة ودول العالم بصفة عامة، إلا أنه يتضح لنا مما سبق، على الرغم من الظروف التي تحيط بسوق التأمين في بلادنا من حيث عدد الشركات والمؤسسات التأمينية وحجمها والمنافسة، أنها تمتلك القدرة إلى حد ما على النهوض بقطاع التأمين واحتلال الصدارة على خريطة التأمين الإقليمية وتنتظر مبادرات نحو اندماجها من أجل زيادة تنشيط القطاع وإعادة هيكلته على أسس صلبة ودفعها قدماً نحو آفاق التوسع إقليمياً.

> يتضح بصورة جلية أن التأمين على الحياة يبقى موضوع منافسة خصبة بين الشركات المحلية والأجنبية، حيث تعاني الشركات الأجنبية من نقص الطلب على المنتجات التأمينية والادخارية..